دراسات كنسية

- ١ -

التراث الكنسى القبطى

فى

اختيار الجالس على كرسى القديس مرقس الرسول

كاروز الديار المصرية

بحث علمى كنسى للدكتور وليم سليمان

نشر بمجلة الطليعة - أغسطس ١٩٧١

الثمن قرشان

الشركة المصرية للطباعة والنشر

تقـــديم

في هذه الأيام التي يهتم فيها الجميع بأمر اختيار خليفة القديس مرقس الرسول كاروز الديار المصرية رأينا أن نقدم هذا البحث العلمي التاريخي لكل جمهور المؤمنين ، ضارعين الى راعي الكنيســة واسقفها الرب يســوع المسيح (وطالبين من الجميع أن يرفعوا قلوبهم معنا بالصلاة . لكي يلهم الجميع المشورة الصالحة والتدبير المحمود من أجل حفظ الأمانة كما هي وتسليمها للأجيال المتعاقبة كما هي أيضا . بل مزدانة بجمال طاعتنا لميراث القديسين ورسوم الآباء الرسل الاطهار المكرمين — له المجد والبركة والعزة في كنيسته الى أبد الآبدين آمين .

(لفيفة عيد الشهيد البابا
في الشهداء ، بؤونة
السنة القبطية ١٦٨٧)

غيرت الدعوة المسيحية فى مصر ـ حين نادى بها لأول مرة القديس مرقس الرسول ـ نظرة الانسان التقليدية الى ذاته . فعلى الرغم من أن الأغلبية العظمى من المؤمنين بالمسيح لم يكونوا أغنياء او ذوى حسب عريق أو مناصب كبيرة ـ الا ان المسيحية أكدت لديهم كرامة الانسان بصفته انسانا . حدث أن عبدا اسمه انسيمس آمن بالمسيح على يد بولس الرسول . ولكنه أبق بعد ذلك ، وأراد ترك سيده المسيحى والبقاء مع بولس . فكتب هذا الى فليمون السيد مالك العبد رسالة حفظها لنا العهد الجديد يقول فيها :

« أطلب اليك لأجل ابنى انسيموس .. الذى كان قبلا غير نافع لك .. ولكنه الآن نافع لك ولى .. أبعث به اليه .. واذ أصنع هذا فانما ابعث بقطعة من نفسى .. لأنه ربما .. افترق عنك الى ساعة لكى يكون .. فيما بعد لا كعبد ـ بل أفضل من عبد : أخا محبوبا .. كانسان وكمسيحى .. » (١)

وحين أراد الرسل اقامة الشمامسة ، أى الخدام المعاونين لم يفرضوا رأيهم ، بل دعوا (جمهور) المسيحيين وقالوا لهم : **« انتخبوا أيها الاخوة سبعة رجال منكم مشهود لهم .. فحسن هذا القول أمام كل الجمهور . فاختاروا السبعة ، وأحضروهم أمام الرسل »** . (٢)

ولقد صاغت المسيحية نظرتها للانسان فى عقائدها وتقاليدها . وحفظت الكنيسة المصرية هذه الصياغة أصيلة وبأمانة ، ورتبت عليها نتائجها الحتمية . وكان من أعظم الانجازات المصرية فى هذا المجال أن شخصية الانسان ، الفرد ، لم تبتلعها الجماعة المسيحية ـ الكنيسة ـ أو بتعبير أكثر دقة ، لم يصادر كيان الانسان العادى داخل تنظيم كهنوتى مغلق ، يصنع تفرقة حاسمة داخل الكنيسة بين أغلبية لها السلطان الكامل وأغلبية عليها الخضوع . وأصبح من الممكن أن يصدق هنا ما قيل بشأن الكنيسة فى التقليد الأرثوذكسى من أنها الجماعة التى لا يظهر فيها التوفيق بين المصالح الفردية ومصالح الجماعة مسألة لا حل لها . ففى داخل هذه الجماعة التى لا تستهدف الا غايات روحية غير

---

(١) الرسالة الى فليمون ، العهد الجديد .
(٢) اعمال الرسل ، الفصل السادس .

زمنية تتفق تطلعات كل فرد مع الهدف النهائى للجماعة كلها ، وهذا الهدف الأخير لا يمكن تحقيقه على حساب أى فرد . (٣)

لقد « حافظت الكنيسة القبطية على احترام الشخصية الانسانية ـ تراث المسيحية الأصيل . فلم تتحول الحياة الكنسية فيها الى حلقة كهنوتية مغلقة يكون فيها رجال الاكليروس أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة ، ويهدر رأى جمهور الشعب لأن السلطان الكنسى محصور فى رجال الكهنوت . على العكس من ذلك تماما ـ يثبت التراث القبطى كله فى القانون الكنسى ، وفى التطبيق المتواتر ، بل وفى طقوس الكنيسة نفسها ـ ان للجمهور سلطانا اصيلا لا يمكن تجاوزه أو اهماله » . (٤)

الانفصال بين الحاكم والمحكومين

وساعدت ظروف الحياة الاجتماعية والسياسية فى مصر على تأكيد هذا التراث . ففى مصر نجد ـ على مدى تعاقب نظم الحكم فيها الصورة النقية لانفصال الحكام عن المحكومين . والانفصال هنا ليس أساسه طبقيا وحسب ولكنه أشد من ذلك . فالحكام منذ ما قبل الميلاد بسنوات كانوا من غير المصريين ـ غازين مستعمرين . حدث هذا أيام اليونان والرومان والمماليك والعثمانيين .

« لقد عاش المماليك أثناء حكمهم لمصر كطائفة منعزلة تماما عما حولهم ولم يختلطوا بأى عنصر من عناصر السكان المصريين سواء فى ذلك الأقباط أو المسلمين . ولم يتزوجوا من أهل البلاد ، بل اختاروا زوجاتهم وجواريهم من بنات جنسهم اللائى جلبهن التجار . وقصروا أعمال الجندية على أشخاصهم ، واشترطوا أن ينخرط فى سلك المماليك الحربية الا من يستوردونه من جديد . فأبناء المماليك الذين أنجبهم هؤلاء فى مصر ـ مهما عظم شأنهم ـ كانوا يقصرونهم على الأعمال الكتابية والادارية ولا يسمحون لهم بالدخول فى الجيش . وكانت المنازعات فيما بين المماليك وبعضهم البعض لا يفصل فيها القضاة طبقا للشريعة الاسلامية ، ولكن قضاة العسكر ـ الحجاب ـ هم الذين كانوا يقومون بهذا العمل ، طبقا للتقاليد المغولية التى أتوا بها

---

(٣) Vladimir Lossky, The Mystcal Theology of the Eastern Church, London 1957, p. 175, 176.

(٤) وليم سليمان قلادة ، تيار الفكر المسيحى فى الواقع المصرى ، الطليعة ديسمبر ١٩٦٦ ، ص ٨٩ ـ الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية ، ص ٣٢ .

معهم من ديارهم الأصلية . ومهما كانت امتيازات ـ رجال الدين فلم يرضى المماليك أن تشاركهم فئة من السكان فى ركوب الخيل ـ واشترطوا على السلاطين حرمان المتعممين من ركوبها . وكان التعبير الاقتصادى الحاسم عن الانفصال بين الحاكم والمحكومين متمثلا فى نظام الاقطاع . فالأرض ـ وهى وسيلة الانتاج الرئيسية ـ كانت من نصيب رجال الجيش . يقول القلقشندى : « تجرى الاقطاعات فى الدولة المماوكية على الأمراء والجند ، وعامة اقطاعاتهم بلاد وأراض يستغلها مقطعها ، ويتصرف فيها كيف يشاء » وكانت الادارة الاقطاعية يشرف عليها ديوان الجيش ، وسمى الاصطلاح ديوان الجيش باسم ديوان الاقطاع كذلك . (٥)

ماذا كان موقف المصريين ازاء عزلهم عن الحياة السياسية لبلادهم ؟

لقد انصرفوا الى حياة شعبية واسعة ، متنوعة ، خصبة ، فى اطارها مارسوا العمل السياسى ، بمعنى نسبى ، كانت لهم مؤسساتهم الشعبية التى يتولون ادارتها . ويمارسون فى داخلها عملا ديمقراطيا جديا ، وهكذا تكونت داخل الطوائف الحرفية ، والطرق الصوفية ، وفى الأزهر ، وفى الكنيسة القبطية نظم وتقاليد تقوم جميعا على احترام الرأى ، وحماية ارادة الأشخاص أعضاء الجماعة . وكانت محافظة الجماهير الشعبية على هذه النظم والتقاليد ، ودفاعهم عنها دفاعا كان يؤدى فى كثير من الأحيان الى أنواع من الصراع والتمسك بالرأى سنوات طويلة دون مهانة . كان هذا كله تعبيرا عن حيوية الشعب ، وتعويضا عما يعانيه من حرمان بسبب ابعاده عن المشاركة فى الحياة السياسية لبلاده . وهكذا تكون فى مصر تراث الديمقراطية يتعين على الدارسين أن يهتموا به وأن يحددوا معالمه .

والحديث هنا عن هذا التراث كما حفظته كنيسة بلادنا المصرية .

ولهذا الحديث أهمية خاصة نظرا لأن عملية اختيار بابا الكنيسة القبطية السابع عشر بعد المائة تتم اجراءاتها الآن .

---

(٥) على ابراهيم حسن ، دراسات فى تاريخ المماليك البحرية وفى عصر الناصر بوجه خاص ، ص ٢١ وما بعدها صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية .
ابراهيم طرخان ، مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة : ص ٢١٧
بوليياك ، الاقطاع فى مصر وسوريا وفلسطين .
وليم سليمان ، القاهرة فى مصر المملوكية ، الطليعة ، فبراير ١٩٦٩ ، ص ٥١

والمبدأ العام المستقر منذ بدء النظام الكنسي هو ان اقامة جميع رجال الكهنوت بكل درجاتهم تتم بالانتخاب الشعبي الذى يقوم به جميع أعضاء الكنيسة ـ جمهور المسيحيين ـ فهؤلاء أعضاء فى كيان عضوى ـ جسد ـ واحد لا يمكن تجاهل وجودهم بدون انهيار الجماعة نفسها . (٦)

كيف حدث تطبيق مبدأ الانتخاب الشعبى فى العمل ؟

أولا : الوظيفة الكهنوتية بكل درجاتها ومراتبها مرتبطة ارتباطا عضويا بجماعة معينة من البشر تخدم حاجاتهم الروحية . فكما ان راس الجسم الانسانى أو عينه أو يده لا يمكن تصور اى منها منفصلة عن الجسم ككيان عضوى ـ هكذا الكنيسة ـ ولذلك فانه لا يمكن تصور الدرجة أو الوظيفة منفصلة عن مجموعة البشر الذين تخدمهم إفليس للدرجة الكهنوتية وجود مستقل فى ذاته . أن الاسقف أو القس بدون ابيارشية هو استحالة قانونية . (٧)

ثانيا : جرى العمل منذ أقدم العصور المسيحية على تقسيم الكنيسة الى أجزاء جغرافية يسمى كل منها « ابيارشية » . وهو كتقسيم البلاد الى محافظات ، فكل ابيارشية تتكون من مجموعة من البشر ينتخبون رجال الكهنوت على مختلف درجاتهم . ففى عاصمة الابيارشية يكون المطران ، وفى كل مدينة هناك الأسقف أى الراعى .

أما المطارنة والأساقفة جميعا فرئيسهم هو البطريرك أى رئيس الآباء .

ثالثا : تؤكد القوانين الكنسية أن ادارة شئون الكنيسة لا تتم برأى منفرد ، بل ان السلطة العليا فى الكنيسة جماعية . ويقوم بها المجمع

---

(٦) ان التعبير الذى يستخدمه العهد الجديد عن الكنيسة هو « الجسد » تأكيدا لعدم امكان انفراد اى عضو أو مجموعة فيه بحياة خاصة مستقلة عن حياة الجسد فى مجموعه . وان أى نشاط يصدر عن هذا الكيان العضوى انما تشترك فيها اعضاؤه جميعا . الرسالة الى افسس ١:٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٤ : ١٢ و ٥ : ٣٠ والرسالة الى كولوسى ١ : ١٨ و ٢٤ و ٢ : ١٩

(٧) أثير فى وقت ما . وما يزال يثار موضوع مايسمى بالاسقف العام اى الذى ليست له مجموعة من البشر انتخبته وصار راعيا وخادما لها . وقد تكفل دير السريان بمناقشة هذا الموضوع وتفنيده تماما فى الحلقة الخامسة من سلسلة تاريخ البابوات بشاركة الكرسى الاسكندرى جمع كامل صالح نخلة ، مطبعة دير السريان ، ١٩٥٤ ، ص ١٩٧ وما بعدها .

الاكليريكى وطبقا لتقاليد الكنيسة وانطلاقا من مفهومها الأصيل باعتبارها كيانا عضويا يضم أعضاء كثيرة . فان هذا المجمع ينبغى أن تمثل فيه كل فئات الكنيسة ، فيحضره جميع المطارنة والاساقفة والممتازون من الكهنة والقيادات الجماهيرية غير الكهنوتية الذين يوثق فى عملهم ودينهم على حد تعبير القوانين الكنسية . ويشهد التاريخ أن الصفى بن العسال — ولم يكن راهبا أو كاهنا — حضر المجمع الذى عقده فى القرن الثالث عشر الأنبا كيرلس بن لقلق البابا الخامس والسبعون ، « هذا المجمع العظيم الذى دل على حيوية الأساقفة ويقظة الشعب — فى ذلك الزمان — حيث أجبروا البطريرك على الخضوع لرأيهم والزموه بأن يضع حدا لتعدياته الصارخة على القوانين ، اذ هبوا فى وجهه وأرغموه على عقد مجمع أكليريكى حضره رجال الدين والعلمانيون . فأذعن لشورتهم وعقد المجمع فى ١٣ سبتمبر ١٢٣٨ م . وكان من بين القوانين التى أصدرها هذا المجمع العظيم ألا يقام أسقف الا من رضى به شعبه » . (٨)

هذه المبادىء الأساسية فى القوانين والتقاليد الكنسية توضح أن الدرجات الكهنوتية ، والتدرج الرئاسى فيها مرتبط أوثق الارتباط بخدمة الجمهور ، فالمطران قبل أن يكون رئيسا لأساقفة ايبارشيته ، هو راع لجمهور المدينة التى فيها يقيم . وينطبق المبدأ نفسه على البطريرك . ولهذا يقول الفقيه الكنسى ابن العسال : « ان اكثر ما ورد للأسقف يلزم البطريرك ، لأنه يسمى فى القوانين الأسقف الكبير والأول ورئيس الأساقفة » ، كما ان هذا الفقيه ختم الباب الذى خصصه لأحكام البطريرك بأن « تتمة الكلام فى البطريرك من شروط اقامته ونحو ذلك ورد فى القوانين باسم الأسقف لأنه أسقف مدينة كرسيه . ولذلك لا يعمل بطريرك الاسكندرية أسقفا للاسكندرية » . (٩)

فى اطار هذا التنظيم العملى تكون عملية الانتخاب اجراء شعبيا جديا . فأهالى المدينة الذين يعيشون معا ، ويجتمعون باستمرار سويا فى الكنيسة وفى الحياة اليومية يستطيعون التفاهم عن قرب ويمكنهم الحكم على الأشخاص واختيار الأصلح .

وطبقا لما جاء فى قوانين الرسل لا يرسم أسقف — والتعبير هنا عام يشمل الأسقف والمطران والبطريرك — الا اذا تم اختياره بوساطة

---

(٨) وهيب عطا الله « الأنبا غريغوريوس أسقف الدراسات العليا حاليا » ، مقال: وظيفة الاسقف ، مجلة مدارس الاحد ، السنة الثانية ، العدد التاسع .

(٩) المجموع الصفوى طبعة جرجس فيلوثاوس ، الباب الرابع رقم ١ ص ١٩ ورقم ٣٢ ص ٢٩ .

الشعب كله (١٠) وتقول تعاليم الرسل : « فليقم الأسقف باختيار الشعب كله » و « يقام فى يوم الأحد ، وكل الناس متفقون على اقامته ، وكل الشعب والكهنة يشهدون له » . (١١)

وقد أوردت بعض كتب الكنيسة القبطية تفصيلات عملية للتأكد من رضا الشعب بالشخص الذى يقام . يقول الفقيه الكنسى يوحنا بن زكريا المعروف بابن السباع بانه فى صباح الأحد يقف المرشح الجديد فى احدى زوايا الكنيسة وشمعة متقدمة أمامه . (ويمر فى الكنيسة كلها من ابتداء الزاوية التى كان واقفا بها) « حتى ينظره كل شعب الكنيسة ليعرفه . وان كان أحدهم يعرف بأن عليه شيئا رديئا او عليه قضية تمنعه عن تتميم الرسامة فمعه اذن بأن يعرضها فى الحال .. ومتى ظهر عدم وجود شىء عليه (يقام) ، فان تعرض له احد وذكر انه لا يصلح .. فليؤخر أمره ثلاثة أشهر ويكشف عنه بمحضر من خصمه أو فى غيبته ، فان ثبت عليه سبب يمنع تقدمته منع والا فليقدم » . (١٢)

بل لقد وصل الأمر فى تأكيد الطابع الشعبى على عملية الاختيار الى حد أن الفقيه الكنسى أبو البركات بن كبر قسيس كنيسة المعلقة فى القرن الثالث عشر يقول : انه ليس للاساقفة الا التكريز ، واما التعيين فانه لأهل الاقليم . ويقول : ان الأسقف يقام بعد اختيار الناس « دون الأساقفة والمطارنة الذين ليس لهم رأى ولا حديث فى ذلك ، بل لهم تقدمته ووضع اليد عليه » . (١٣)

ومهما يكن فى هذا القول من مبالغة ، فانه يدل على أن الأصل هو الرأى الشعبى الذى يتعين احترامه قبل اى شىء آخر .

الممارسة الجماهيرية الفعلية

ولم يقتصر احترام المبدأ الديمقراطى فى الكنيسة القبطية على ان يسجل فى نصوص القوانين والتعاليم الكنسية ، بل كان ممارسة فعلية

(١٠) Les 127 Canons des Apôtres, Patr., Or., VIII, F, 4, p. 59/ Hippolite de Rome, La tradition Apostolique, Sources Chrétiennes, p. 26.

(١١) الدسقولية ، طبعة حافظ داود ، ١٩٤٠ ، الباب ٣٦ ، ١٩١ ، ١٩٤ .

(١٢) الجوهرة النفيسة فى علوم الكنيسة ، الباب الثمانون ، طبع بمطبعة عين شمس سنة ١٦٨ .

وهيب عطا الله « الانبا غريغوريوس أسقف الدراسات العليا » ، وظيفة الاسقف ، مجلة مدارس الاحد ، السنة الثانية ، العدد التاسع ، ص ١٧

(١٣) مصباح الظلمة وايضاح الخدمة مخطوط ٣٧٥ لاهوت بالمتحف القبطى ص ٢٤٧، نشرته مكتبة الكاروز ، ١٩٧١ ، ص ٢٧٧ وما بعدها .

قامت بها الجماهير الشعبية على مدى القرون الماضية . وكثيرا ما نفرا في سير البطاركة السابقين أن اقامة كل منهم كانت بعد اجتماع الشعب الارثوذكسي والتشاور فيما بينهم واتفاق رأيهم . على أن المبدأ كثيرا ما كان يمتحن امتحانا عسيرا سواء بمحاولة فرض شخص بذاته بوساطة سلطات خارجية مثل الامبراطور البيزنطي الذي تؤيده مجامع أساقفة الكنائس الأخرى ، أو بسبب عدم اتفاق رأي الجماهير على شخص معين .

وفي بعض الأحيان كان الصراع الشعبي يأخذ مداه ولو أدى الى حمامات دم لفرض الدخيل كما حدث في أيام البابا اثناسيوس البطريرك العشرين (٣٢٩ — ٣٧٣ م) أو الى بقاء الكرسي خاليا سنوات طويلة لعدم اتفاق رأي الجماهير على الشخص المناسب ، أو الى رفض الاعتراف بشرعية رسامة شخص معين لأنه أقيم على خلاف ارادة الشعب وحكم القانون .

ان متابعة هذا التاريخ الديمقراطي للشعب المصري المسيحي لتقدم صورة نابضة لأصالة مبدأ احترام رأي الشعب على أرضنا . هذه الصورة الحية تقدم تنويعات خصبة لمبدأ واحد مستقر ومستمر ، يطبق في كل عصر بالصورة التي تناسب ظروفه . وحين يدرس تاريخ الديمقراطية في مصر دراسة شاملة متعمقة فان انتخابات بطريرك الاسكندرية ستكون فصلا هاما في هذا التاريخ .

النتائج القانونية لاحترام الارادة الشعبية

ولقد صاغ القانون الكنسي لمبدأ احترام ارادة الشعب بناء متكاملا ، واستخلص منه نتائجه المنطقية التي حددت معالم المبدأ وجعلت له كيانا واضحا متكاملا .

فأولا : يرتبط الأسقف بالجمهور الذي اختاره ارتباطا لا فكاك فيه ، وهو لا يستطيع أن يمارس سلطاته خارج ايبارشيته ، وجرى التقليد على أنه لا يجوز للاسقف أن يحمل عصا الرعاية رمز الوظيفة — خارج حدود ايبارشيته — وذلك كله احتراما لارادة الجماعة التي انتخبت الأسقف ، وللاخرى التي لم تشترك في انتخابه .

ثانيا : ترتب على ذلك مبدأ مستقر منذ بدء المسيحية — هو عدم جواز نقل اسقف من رعاية ايبارشية ليكون اسقفا لايبارشية

أخرى (١٢م) ، ونظرا لأن البطريرك أساسا اسقف كما سبق القول ، اذ هو اسقف مدينة كرسيه (١٤) على حسب تعبير ابن العسال ، نظرا لذلك فقد حرم القانون الكنسي أن يصبح أى من الأساقفة بطريركا ، لأن هذا التحول ليس فى حقيقة الأمر الا انتقالا من الايبارشية التى اختاره جمهورها الى ايبارشية كرسى البطريرك . ويطول الحديث لو حاولنا سرد قوانين الرسل ، والمجامع المسكونية والمصرية وأقوال بطاركة الكنيسة المصرية وعلمائها والسوابق التاريخية ، والاتفاق المبرم بين الكنيستين المصرية والأثيوبية والدراسات القديمة والحديثة التى تؤكد هذا المبدأ (١٥) يكفى أن نقول أن مبدأ تحريم اختيار البابا من الأساقفة طبق

(١٢م) وتفيض قرارات المجامع المسكونية والمحلية بنصوص التحريم ، وتستخدم فى ذلك عبارات حاسمة تربط المبدأ القانونى بأساسه الاخلاقى أيضا . فنحن نجد فى الاقوال التى اثبتتها أعمال مجمع سرديقية الذى عقد عام ٣٤٧ م ما يلى :

« انه من الواجب اقتلاع العادة الرديئة واستئصالها من الاساس .. وذلك .. بقدر مايجب من اقتلاع أفساد الامور والاخلال بهـا ـ الامور التى تسبب أضرارا بليغة جدا .. «وذلك» حتى لايحل لاحد الإساقفة أن ينتقل من مدينة صغيرة الى مدينة اخرى غيرها .. لان الحجة لهذه العلة واضحة صريحة .. لانه من الممتنع أن يوجد قط أسقف سعى فى انتقلة من مدينةمعظمة الى مدينة غيرها أصغر منها .. فلذلك قد قام الاثبات بأن الذين فى هذه الحالة حالتهم هم مستعملون بحالة الطمع المتوهية توقدا ، ومتعبدون للكبرياء بالاكثر كيما يظهر ما انهم مالكون أعظم سلطة .. واما اذا وجد أحد على مثـل هـذه الحالة ، متصفا بالجنون والقحة ، ويقصد أن يتظاهر بالاستعفاء عن مثل هذه الامور نوعا ما ـ مستندا الى أنه قد وصلت اليه كتب من الجمهور .. فمن البين الواضح لامحالة، بأن قوما .. قد أفسدهم .. يمكنهم أن يلقوا خصومات فى الكنيسة كانهم قد ارتضـوه بأن يكون أسقفا عليهم .. »

انظر كتاب قوانين الرسل والمجامع المسكونية والمكانية ، مطبعة المحروسة ، ١٨٩٤، ص ١٣٢ . وأيضا

Hefele, Histoire des Conciles d'après les Documents Originaux, t I, Paris, 1907, p. 598 n.

(١٤) القاهرة والاسكندرية

(١٥) نكتفى بأن نورد بعض الدراسات الحديثة الهامة .. فالحقيقة انه منذ أن بدأت المخالفة فى عام ١٩٢٨ نهض الفكر القبطى يواجهها . انظر الكتـاب العنيف الذى ألفـه جرجس فيلوثاوس عوض فى شأن اقامة الانبا يؤنس عام ١٩٢٨ بعنـوان عثرة الكنيسة القبطية فى القرن العشرين الجزء الاول ، طبع سنة ١٩٣٠ . وللمرحـوم الاستاذ يسى عبد المسيح ، أمين مكتبة المتحف القبطى سابقا والعالم المشهور فى الدراسات الكنسية، مقال فى مجلة مدارس الاحد السنة الثامنة يونيو ويوليو ١٩٥٤ بعنوان عدم قانونية اختيار البطريرك من بين الاساقفة قدم له نظير جيد « الانبا شنودة أسقف المعاهد الدينية حاليا » ولهذا الاخير مقالات ودراسات عديدة فى تأكيد المبدأ من بينها ما نشره فى مجلة مدارس الاحد السنة السابعة سبتمبر ١٩٥٣ ، والسنة الثامنة ابريل ١٩٥٤ . كما كتب الانبـا

فى مصر بانتظام واضطراد على مدى تاريخ الكنيسة . ولم يكسر الا فى الربع الثانى من القرن العشرين . ولم يستمر الانحراف الا أقل من خمسين عاما أقيم خلالها ثلاثة بطاركة ، وعاد احترام المبدأ من جديد مع رسامة البابا الراحل الأنبا كيرلس السادس .

وترتيبا على مبدأ عدم جواز انتقال الأسقف من ايبارشيته ؛ وبالتالى عدم جواز اختيار البطريرك من بين الأساقفة لم يوضع أى قيد على حرية الشعب فى اختيار البطريرك من أية فئة . وجرى العمل فى القرون الأولى على اختيار البابا من مديرى مدرسة الاسكندرية اللاهوتية وعلمائها . ولما أغلقت هذه المدرسة العظيمة جرى التقليد على اختيار البابا من الرهبان الذين لم يرسموا أساقفة قبل ذلك قط (١٦) ويعرف تاريخ الكنيسة المصرية بطاركة اختيروا من العلمانيين ، أى من أفراد الشعب العاديين ، التجار والموظفين .

ثالثا : لم يحدث فى تاريخ الكنيسة المصرية أن وجدت درجة الأسقفية ممنوحة لشخص بدون ايبارشية ، أى بدون مجموعة من البشر ينتخبون الأسقف الذى يقوم بخدمتهم ورعايتهم . أن اعتبار شخص أسقفا بدون سند شعبى هو ايغال فى الطابع الكهنوتى لا تعرفه كنيسة مصر ، لأنه يكون بمثابة تصور وجود رأس بدون جسم تحيا به ومعه . ان الدرجة الكهنوتية فى هذه الحالة تعتبر ، كما قلنا ، استحالة قانونية وتسقط فى فراغ . (١٦م)

اغريغوريوس أسقف الدراسات العليا « وهيب عطا الله سابقا » يؤكد نفس الرأى انظر البطريرك الحزين ، مجلة مدارس الاحد السنة الاولى ، العدد الثامن ، نوفمبر ١٩٤٧ ، ص ٣١ و ٣٢. وقد وضع الاستاذ البرت برسوم سكرتير المجلس الملى بالاسكندرية أخيرا دراسة بالغة الاهمية اوضح فيها الاسانيد القانونية والتاريخية لهذا المبدأ .

(١٦) الذين لانتجاوز درجتهم القمص . انظر مقالات الانبا شنودة المشار اليها .

(١٦م) وثمة تناقض غريب ظهر بعد ذلك ، حين قدم الاساقفة الذين يوصفون بانهم بلا ايبارشيات أثنى عشر ناخبا للبطريرك تماما مثل باقى الاساقفة الذين لهم ايبارشيات . وفى ذلك كتب الدكتور منير شكرى تعليقا على هذا المقال ، نشرته الطليعة فى عدد سبتمبر ١٩٧١ ص ١٧١ يقول :

كم كان سرورى بان أجد فى هذا المقال متنفسا لما يضيق به صدرى .. فلاول سرة فى تاريخ كنيسة الاسكندرية يطمع فى منصب البطريركية ستة أساقفة « ! » متجاهلين كل ما تأمر به التقاليد والقوانين الكنسية والمجامع المسكونية ..

ان البطريرك هو أسقف المدينة العظمى الاسكندرية ، وجلوسه على هذه الاسقفية خليفة للقديس مرقس الانجيلى يجعله بالضرورة رئيسا لكنيسة الاسكندرية . وان التقليد

ونصل الى العصر الحديث

حدثت المخالفة الأولى لنظام الكنيسة القبطية وتقاليدها المستقرة عام ١٩٢٨ . فما هى الظروف التى حدثت فيها هذه المخالفة ؟

مع بدء ظهور الدولة الحديثة فى مصر لم يعد ممكنا ان يستمر هذا الانفصال الدقيق بين الحاكم والمحكوم ، وبدأت الجماهير تقترب من السياسة . ولم يعد مسألة اقامة شيخ للأزهر أو بطريرك للأقباط أو شيخ لمشايخ الطرق الصوفية مسألة دينية خالصة ، بل تدخلت الاعتبارات السياسية فى هذه المجالات . وحاولت كل قوة سياسية فى مصر أن تكسب لنفسها شيئا من وراء هذه النشاطات الدينية المتنوعة ، ومع بزوغ القومية المصرية فى مواجهة الأتراك والجراكسة ، ومع انطلاق الثورة الوطنية ضد الاستعمار الانجليزى واشترك الشعب كله فيها تزايدت المشاركة الشعبية فى العمل السياسى على مختلف مستوياته . وفى نفس الوقت حاولت القوى الاستعمارية فى مصر استخدام كل سلاح من أجل ضرب الحركة الوطنية . وكان لدى الانجليز التجربة الهندية التى نجحوا من خلالها فى توجيه ضربات مؤثرة للحركة الوطنية هناك من خلال احداث عوامل الفرقة بين فئات الشعب ، وكان الأسلوب الدينى سلاحا فعالا ، ويفصل مؤخرا الارساليات الاسلوب الذى استخدمته البعثات الدينية الانجليزية للنفاذ الى داخل الكنيسة الهندية القديمة ، وكيف تأثرت هذه الكنيسة وضعفت بسبب الانقسام الذى حدث بين ابنائها نتيجة هذا التدخل الخارجى .

ولم يدخر الانجليز أى جهد من أجل تكرار التجربة فى مصر ، وقد فصلنا فى مقال سابق (١٧) كيف أن **الكنيسة المصرية** شعبا واكليروسا لم تعط لهذه الأساليب فرصة للنفاذ الى داخلها ، ولكن الانجليز واصلوا الجهد .

الذى اتبعته الكنيسة بعد زوال مدرسة الاسكندرية بأن تختاره من الرهبان وعند الضرورة من العلمانيين يحتوى على حكمة عميقة ومعان سامية كثيرة .

ان الاقتراحات والاراء التى عرضها المقال يجب أن تنشر على أوسع مدى .. ومن الغريب أن « الاساقفة العموميين » الذين قيل أن لا ايبارشيات لهم يطالبون بأن تقدم عنهم قوائم فى كل منها ١٢ اسما ، شأنهم فى ذلك شأن باقى الايبارشيات . وقد ووفق على اقتراحهم وقدم كل منهم قائمته .. فكأنهم وهم المرشحون يعينون ناخبين — فيعين كل منهم ١٢ أسما مضمونا . فهل هذه انتخابات ؟ أليست نوعا من « استغفال » الشعب واللوائح والقوانين وسبدا تكافؤ الفرص ؟؟..

(١٧) انظر تيارات الفكر المسيحى فى الواقع المصرى ، المقال السابق الاشارة اليه .

وكانت وفاة البابا كيرلس الخامس عام ١٩٢٧ فرصة جديدة أتيحت لهم ، ووسط ظروف طائفية بالغة الحرج ومرسومة بعناية وشاركت فيها الصحف ، بدأت المحاولات لاقامة خليفة له . ولم يكن النقاش فى ذلك الموضوع دينيا خالصا . بل ظهر على المسرح قوى اجتماعية وسياسية عديدة . وحتى هذا الوقت لم تكن ثمة صياغة قانونية حديثة لشروط المرشح للبطريركية ولجمعية الناخبين ولاجراء الانتخاب . يقول الأستاذ حبيب المصرى فى محاضرة له (١٨) روى فيها بعض ما حدث عام ١٩٢٨ انه بعد اعداد المشروعات التى تضمنت هذه الصياغة « كان المشروع (١٩) على وشك الصدور لولا أن طرات ظروف خاصة كان من شأنها أن وضع نظام مؤقت ، وهو النظام الذى أنتخب بموجبه الأنبا يؤنس ، وطوى المشروع الأصلى مؤقتا والى أن يريد الله » .

كان على المسرح وقتئذ :

الأقباط : المجمع المقدس والمجلس الملى ، والجماهير التى تريد نهضة الكنيسة واستقلالها الكامل عن كل قوة دينية أو سياسية خارجية ويتمسكون الى أقصى حد بالوحدة الوطنية .

الملك فؤاد — ورغبته فى أن يسيطر على كل القوى المؤثرة فى المجتمع .

اللورد لويد والأسقف الانجليزى جوين ورئيس الارسالية الانجليزية جاردنر : وهؤلاء يريدون بأية وسيلة النفوذ على مصر ، وفى المجال الذى نتحدث عنه هنا يريدون أن يحدثوا شرخا حاسما داخل الكنيسة القبطية ، كما حققوا ذلك فى كنيسة الهند القديمة .

ويروى المعاصرين لهذه الفترة أنه بعد أن أقيم الأنبا يؤنس بطريركا على خلاف القانون الكنسى والتقاليد المستقرة بدأ الانجليز — رجال سياسة ودين — يحاولون استغلال حالة السخط بين الأقباط لجذب فريق هام منهم الى التمرد على الكنيسة واحداث انقسام فيها يضعفها وبالتالى يضعف أحد المقومات الهامة للوحدة الوطنية التى تواجههم فى مصر .

---

(١٨) انظر « نص الخطاب الذى القاه حضرة الاستاذ حبيب المصرى حين كان وكيلا للمجلس الملى العام فى ٩ أغسطس ١٩٤٣ بخصوص انتخاب البطريرك .

(١٩) طبقا لما جاء فى الخطاب السابق وضع كل من المجلس الملى العام والمجمع المقدس مشروعا بتنظيم انتخابات البطريرك ، عرض المشروعات على قسم قضايا الحكومة الذى أستنبط منها مشروعا جديدا كان على وشك الصدور . ولم يتضمن مشروع القسم شروطا دينية ، بل ترك تحديدها للسلطة الدينية .

ولكن أبناء مصر لم يحققوا للانجليز أمانيهم ، ورغم كل الاعتراضات التى كان الأقباط يوجهونها للنظـام الذى انتخب على أسـاسه الأنبا يؤنس (٢٠) ولشخصه نفسه ، فانهم حصروا معارضتهم داخل الكنيسة والوطن ، ولم يسمحوا قط لقوة خارجية بأن تستغل الموقف وتحقق منه أية فائدة .

ولكن النقد الرئيسى الذى يمكن أن يوجه للقـوة الوطنية وقتئذ ، هو أنها لم تستطع أن توفق الى صيغة قانونية تربط بين التقاليد الشعبية الديمقراطية فى الكنيسة وهى التقاليد التى تكون نظاما متكاملا على النحو السالف الذكر ، وبين التطلعات الدينية والسياسية لمجتمع يكافح من أجل استكمال استقلاله والدفاع عن وحدته العميقة الجذور . وفى نفس الوقت لم تتمكن هذه القوى الوطنية من أن تبرز شخصا تتوافر فيه الشروط القانونية للترشيح للبطريركية ، ويكون فى نفس الوقت ممثلا للنضال المصرى من أجل الاستقلال والتقدم فى جميع المجالات الدينية والوطنية ، ويكون وجها مشرفا لمصر كنيسة وشعبا ووحدة ونضالا .

لائحة ١٩٤٢

بعد انتقال الأنبا يؤنس وضعت لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الارثوذكس وصدرت بالأمر الملكى رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٢ فى ٧ ديسمبر ١٩٤٢ ، وانتخب على اساسها بطريركان : الأنبا مكاريوس البابا ١١٤ ، والأنبا يوساب البابا ١١٥ ، وبعد انتقال هذا البابا الأخير فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ بدأت الاجراءات طبقا للائحة لانتخاب البابا ١١٦ .

هذه اللائحة على الرغم من كل الانتقادات التى وجهت اليها تحترم فى نصوصها المبدأين الأساسيين فى هذا المجال .

أولا : بالنسبة للمرشح للبطريركية تشترط فيه أن يكون من طغمة الرهبنة وهذا الشرط كما سبق ورأينا هو النتيجة القانونية التى تترتب على احترام سيادة الرأى الشعبى فى اختيار الأسقف وعدم جواز اهدار هذا الرأى بالسماح للاسقف المنتخب من جمهور ايبارشية معينة يترك الشعب الذى اختاره الى ايبارشية أخرى .

---

(٢٠) صدر بهذا النظام أمر ملكى من الملك فؤاد حدد اسماء الناخبين ، كما اجيز لاول مرة ترشيح المطارنة . فكان النظـام مخـالفة مزدوجة سـواء فى نطـاق شروط المرشح او الناخب .

ثانيا : بالنسبة للناخبين كانت اللائحة تعينهم بصفاتهم فلا تسمح لاية سلطة أن تحددهم بأسمائهم . فعلاوة على رجال الاكليروس بمختلف درجاتهم كانت اللائحة تعطى حق الانتخاب لجميع موظفى الحكومة أو موظفى مجالس المديريات أو المجالس البلدية الذين تبلغ مرتباتهم ٤٠٠ جنيه سنويا على الأقل سواء كانوا فى الخدمة العاملة أو خارجها وموظفو الشركات والهيئات الخاصة ممن تبلغ مرتباتهم ٦٠٠ جنيه سنويا على الأقل . كذلك تعطى اللائحة هذا الحق للمحامين والاطباء والمهندسين وأساتذة المدارس وغيرهم من أصحاب المؤهلات العلمية التى يعدها القانون المصرى من الشهادات العالية . ويشترط أن يكونوا قد بلغوا خمسا وثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل . وكذلك كل شخص من غير الفئات المتقدمة يؤدى للحكومة ضريبة أو ضرائب مباشرة لا يقل مجموعها عن مائة جنيه سنويا بشرط أن يكون محسنا للقراءة والكتابة . واصحاب الصحف القبطية والمحررون الاقباط بالصحف اليومية .

بدأ تطبيق هذه الاجراءات وظهر من خلال النشاط الانتخابى أن ثمة قوى جديدة ظهرت بثقل غير معهود أو متوقع من خارج جبهات الصراع التقليدية التى عرفتها الكنيسة منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ففى مواجهة المجلس الملى العام وما يمثله من قوى اجتماعية ، والمجمع المقدس الذى يضم السلطات الدينية العليا — ظهرت قوى الشباب القبطى — ناخبين ومرشحين . وكان من الواضح تماما أن البطريرك القادم سيكون من هذه الجبهة لا منازع .

وهنا لابد من ملاحظة .. ان هذه القوة الجديدة فى اغلبيتها العظمى كانت تمثل الفكر الدينى المسيحى الخالص . لم يستطع هؤلاء الشباب وقياداتهم أن يشتشرفوا آفاق العصر المتغيرة فى جميع المجالات . ولم تكن لديهم الخبرة الكافية والوعى الذى يضمن لهم وضوح الرؤية فى الطريق الوعر الذى تسلكه الكنيسة والوطن . كانت المشاكل الرئيسية ان لم تكن الوحيدة أمامهم هى الاوضاع الكنسية الداخلية ، الأمر الذى جعلهم يصطدمون بالقوى التقليدية الراسخة فى الكنيسة ، وأدى بهم الى العزلة والى أن يؤول نشاطهم تأويلات شتى . فكان أن أوقفت اجراءات الانتخابات . وبدأ العمل لوضع لائحة جديدة هى التى طبقت عند اختيار البابا كيرلس السادس الراحل والتى يجرى تطبيقها حاليا .

فما هو النظام الجديد الذى جاءت به اللائحة التى صدرت فى نوفمبر ١٩٥٧ ؟

كان من الواضح بادىء ذى بدء أن الهدف الرئيسى من اصدار اللائحة

هو استبعاد قوى الشباب الجديدة سواء من الترشيح أو من الانتخاب . ولذلك نص على ضرورة أن يكون المرشح للبطريركية قد بلغ من العمر أربعين سنة ميلادية على الأقل عند خلو الكرسى البطريركى ، وأن يكون قد قضى فى الرهبنة عند التاريخ المذكور مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة ، وهى شروط لا تتوافر فى المرشحين الشبان جميعا .

ومن ناحية الناخبين فانها اختزلت عددهم اختزالا ضخما . ولم يعد المعول فى تحديد الناخبين توافر صفات معينة فى كل منهم ، بل ان الشخص يصبح ناخبا اذا عينته بالاسم (٢٠م) جهة معينة . هى القائمقام البطريركى أو مطران الايبارشية او أسقفها او لجنة ترشيح البطريرك . ويمكن أن تتضح الصورة الحقيقية لجمعية الناخبين طبقا لهذه اللائحة بالنظر الى عدد ناخبى البطريرك القادم وتصنيف فئاتهم . فقد بلغ عدد الناخبين ٦٦٢ (بعد أن كانوا عدة آلاف فى ظل اللائحة السابقة) من هؤلاء الناخبين ٢٢٣ رجل دين . والباقون من المدنيين تضمهم المجموعات الآتية : ١١ وزيرا قبطيا حاليا أو سابقا — ١١ عضوا بمجلس الشعب — ٤٧ عضو سابق بالمجلس الملى العام — ٧٢ شخصا من القاهرة — ٢٤ شخصا من الاسكندرية — ١٢ من كل محافظة — ٢٢ صحفيا .

هذا ومما تجدر ملاحظته أن اللائحة اعطت للمطارنة والاساقفة حق ترشيح أنفسهم على خلاف القوانين الكنسية المستقرة ، ومع ذلك اعطت لهم حق تعيين الناخبين سواء بعضويتهم فى لجنة الترشيح أو فى ايبارشياتهم . اى أن المرشحين أو أصحاب الحق فى الترشيح هم الذين يعينون ناخبيهم أو جزءا لا يستهان به من هؤلاء الناخبين .

ثم تضمنت اللائحة بعد ذلك كله نظاما يطيح بالبقية الباقية من الطابع الشعبى البشرى فى عملية الانتخاب . فليس يكفى أن يفوز مرشح بالاغلبية من بين أصوات الناخبين . ولو كانت اغلبية ساحقة . بل يتعين أن تجرى بين الثلاثة الفائزين الأول قرعة ، فتكتب اسماؤهم فى ثلاث ورقات يختار واحدة منهما صبى صغير . وصاحب الاسم الذى جاء فى الورقة المسحوبة يكون هو البطريرك ..

هذه هى الاجراءات القانونية فماذا كان مسار الحركة الشعبية ؟

اولا : تحركت جبهات عديدة للمطالبة بالرجوع الى التقليد الكنسى الأصيل ومنع الاساقفة والمطارنة من أهدار الرأى الشعبى الذى على

(٢٠م) هنا نجد التقارب الشديد بين لائحة ١٩٥٧ واجراءات ١٩٢٨ « ! »

اساسه قامت الرابطة بينهم وايبارشيتهم . **وقد عبر عن هذه التحركات في نهاية الأمر نيافة القائمقام البطريركي** الذى بعد أن كان أحد المرشحين للبطريركية أصدر فى ٢٥ أبريل ١٩٧١ بيانا بالتنحى ضمنه تأكيداً للتقليد المستقر واصرارا على عدم فصم الرابطة التى تربطه بايبارشيته ، قال بعد ان سرد رغبة البعض فى ترشيحه للبطريركية :

« ولا ابيح سرا اذا قلت انه من اللحظة التى علمت فيها بذلك الترشيح تملكنى شعور شديد من عدم الارتياح ، عبرت عنه مرارا للكثيرين من أحبائى واخوتى وابنائى وبالأخص أعضاء المجمع المقدس واعضاء لجنة الترشيح .. واعلنتها صريحة بأنى أشعر بارتياح تام لو قصرنا الترشيح على الرهبان فقط .. »

ثم استطرد نيافته مؤكدا اعتزازه برابطته مع ايبارشيته :

« واعلن فى الوقت نفسه عن حبى العميق وتمسكى واعزازى الكامل بابروشيتى الغالية كرسى سوهاج والمنشأة رعاة ورعية وبلادا ومواطنين اعزاء لا حرمنى الله منهم ولا من محبتهم » .

ثانيا : تحركت الاسكندرية وعبر عن هذا التحرك الشعبى المجلس الملى الفرعى لتلك المدينة . اذ عقد جلسة خاصة فى ٢٠ أبريل ١٩٧١ ، واستعرض الموضوع ودرسه على ضوء القوانين والتقاليد والدراسات ، والاتفاقية المبرمة بين الكنيسة فى مصر واثيوبيا عام ١٩٥٩ — واقتبس نص هذه الاتفاقية فى القرار الذى أصدره — بأنه « وفقا لقوانين وتقاليد كرسى القديس مرقس بالاسكندرية ، فان البابا البطريرك يختار من بين الرهبان الذين لا تعلو رتبتهم عن درجة القمص وهو المبدأ المعمول به فى سائر الكرازة المرقسية » .

كما وضع سكرتير المجلس الملى الفرعى بالاسكندرية ، الأستاذ البرت برسوم سلامة عضو لجنة المائة للاشراف على انتخابات الاتحاد الاشتراكى دراسة قيمة عن عدم جواز انتقال الاسقف من ايبارشيته . ولهذا التحرك أهميته حين يصدر من مدينة الاسكندرية بالذات باعتبارها — وكما أشار الى ذلك نص قرار المجلس الملى الفرعى — ايبارشية البابا . اذ ان اهدار القانون الكنسى فى هذا الصدد يعنى أن يصبح أسقف مرتبط بايبارشية أخرى أسقفا لمدينة كرسى البابا وهى الاسكندرية ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى اهدار الارادة الشعبية فى الايبارشيتين .

وبعد . فتبقى بعض ملاحظات يمكن أن نوردها فيما يلى :

(أ) ليس من شك فى أن خلو مثل هذا المركز السامى يثير تطلعات جهات كثيرة ، أفرادا ومؤسسات . كما أن مخططات عديدة داخلية وخارجية تجد فى الوصول الى هذا الكرسى فرصة سانحة لتقريب الوصول الى أهدافها . ومن هنا كان لابد من اليقظة الشديدة كى لا يصل الى هذا المركز الا الجدير به ، القادر على تمثيل هذه الكنيسة العريقة ، المقدر لمسئوليته تجاهها وتجاه وطنه ، أن البطريرك لم يعد رئيسا دينيا وحسب ولكنه شخص له وزنه فى الحياة المصرية وعلى الصعيد العالمى . ويلاحظ فى هذا الصدد أنه لم يصدر عن أى واحد من المرشحين برنامج من أى نوع — بل أن المفاضلة بينهم تجرى على مستوى شخصى ، دون مقارنة بين برامج يقدمها المرشحون يوضحون فيها مواقفهم من المشاكل العديدة التى تحتاج الى الدراسة والوصول الى آراء محددة فيها .

(ب) ونقطة البداية فى كل نظام يوضع لاختيار الشخص المناسب هى الحرص على مبادىء القانون الكنسى التى يحترمها أبناء الكنيسة ، **وهى المبادىء التى تصدر فى حقيقة الأمر عن احترام الارادة الشعبية** ، وأقامت من أجل حماية هذه الارادة البناء القانونى الذى أوضحنا معالمه فيما سبق . ان البابا الذى يأتى من خلال النظام السليم المستقر يكون أقدر على كسب احترام الجماهير والتأثير فيها .

ونحن نعتقد انه من الممكن التوفيق بين مختلف الاعتبارات اذا أدخلنا التعديلات الآتية على النظام القائم :

١ — يحترم مبدأ ارتباط الأسقف بايبارشيته فلا يسمح بترشيح من تعلو درجته على درجة قمص دون تفرقة بين نوع من الاساقفة وآخر ، مع الغاء قيد مدة الرهبنة الذى لا تعرفه القوانين الكنسية .

٢ — يزاد عدد الناخبين من الاسكندرية والقاهرة — مدينتى كرسى البابا — بحيث يشمل القادرين على ابداء رأيهم ، ويكون تحديدهم بصفاتهم لا بالتعيين بأسمائهم . فهؤلاء الناخبون هم جماهير ايبارشية البابا الأصلية . وفى نفس الوقت هم يمثلون صفوة الجماهير الشعبية فى البلاد . أما باقى الايبارشيات فان النظام القائم يمكن أن يكون مقبولا لتمثيلهم ضمن جمعية ناخبى بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية .

٢ ــ يقتصر تطبيق القرعة على حالة تساوى عدد الاصوات التى حصل عليها بعض المرشحين . (٢١)

(ج) يجب أن يستبعد من المرشحين أى شخص له ارتباط بمنظمة معينة ذات وزن فى توجيه النشاط الدينى أو السياسى . وخصوصا اذا كانت هذه المنظمة عالمية ويحتل المرشح فيها مركزا فى أعلى مستوياتها القيادية . والأفضل هنا ــ والحتمى ــ أن يكون رئيس الكنيسة فى مركز الرقابة والتوجيه بحيث لا يجلس داخل أجهزة المنظمة كعضو مثل باقى الاعضاء ، ويخضع رأيه لما يراه مؤلاء ، وهم يأتون من كل أنحاء العالم . فليس من شك فى أن الوضع السليم يقتضى أن تبعث الكنيسة الى هذه المنظمات العالمية بمندوب عنها يتفاوض ويتباحث وينشط ثم يقدم تقريره الى السلطات الكنسية العليا لترى فى شأن ما تم الراى المناسب دون ارتباط سابق او المشاركة مقدما فى اتخاذ تلك القرارات المعروضة . ولهذا يتعين أن يكون المرشح للبطريركية بعيدا عن أن يكون جزءا من أجهزة القيادات لهذه المنظمات العالمية . بل يكون معبرا صادقا عن اصالة كنيسة مصر واستقلالها .

(د) وإننا نثق فى أن دراسة التراث الديمقراطى ــ بل والفكر الاجتماعى ــ فى الكنيسة القبطية ، واحترامه وتطويره ــ هذا كله يساهم مساهمة فعالة فى تقدم الحياة الديمقراطية على مستوى الوطن لقد كان الانسان المصرى يجد ذاته ويشعر بمشاركته فى حياة بلاده من خلال نشاطه داخل هذه المؤسسات الشعبية ، فى وقت حرم فيه من المشاركة فى حكم بلاده ، وأبعد عن الحياة السياسية العامة . أن تطوير هذا التراث الذى ظهر وعاش على مستوى الوطن انما هو ترقية لاعمق ما فى الانسان المصرى ، واعداد له للمهمة العظمى التى عليه أن ينهض بها ازاء بلاده . وفى نفس الوقت فان الخبرة التى تكتسبها الجماهير من ممارستها الديمقراطية داخل المؤسسات الشعبية والسياسية والدستورية والدينية هى خبرة متكاملة ، خصوصا فى وقت أصبح فيه كل انسان فى مصر مطالبا ويطالب بأن يكون له رأى محترم فى كل

---

(٢١) كتبنا فى عام ١٩٦٦ نقول : « ان اللائحة الاخيرة التى وضعت لانتخاب البطريرك لاتتفق مع التراث القبطى الصحيح وهى تحول بين الشعب وابداء رأيه فى انتخاب راعيه لانها تقصر جمعية الناخبين على عدد محدود جدا من الاشخاص يمثل جزءا كبيرا منهم المطارنة والاساقفة . هذا فضلا عن تكريسها لمبدأ الصدفة فى الاختيار اذ تجعل الكلمة الاخيرة فى ذلك للقرعة . » ! »

مقال : تيارات الفكر المسيحى فى الواقع المصرى ، النظيمة ، ديسمبر ١٩٦٦ ، هامش ٦٥ ص ٩٠ . كتاب : الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية ، ص ٢٥ .

ما يمس الحياة على هذه الأرض ، وحين تتعمق فى نفس المصرى المفاهيم السليمة لمسار الحياة السياسية والاجتماعية فى بلاده ، وبقدر ما تتأصل مبادىء الوحدة الوطنية التى لا تفرق بين المصريين بسبب العقيدة او الدين ويحس بها كل فرد فى حياته اليومية ـ بقدر ما يكون العمل الجماهيرى فى جميع المجالات مستندا الى الوعى والخبرة ، ووضوح الرؤية ، قادرا على أن يختار قيادات كل المؤسسات اختيارا سليما ، يؤدى الى مزيد من التقدم والفاعلية .

وتطلب من :
جميع المكتبات المسيحية

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧١/٥٣٦٨